**عنوان المحاضرة: حق الانتخاب للمرأة**

يرى المتتبع لدور المرأة العراقية في فضاء الحياة العامة ان النساء في العراق وبفعل الانخراط في التعليم في مرحلة مبكرة (منذ عشرينات القرن الماضي تأسست مدارس الاناث وفي اواخر عقد الثلاثينيات ولجت المرأة العراقية مجالات دراسية في الجامعات كانت في تلك الفترة حكرا على الذكور في العديد من الدول فدرست النساء الحقوق والطب مثلا), وبفعل التوجهات التقدمية والتحررية التي سادت في حقبة اربعينيات القرن الماضي, فقد شاركت المرأة العراقية في العمل السياسي الحزبي وشاركت في فعاليات سياسية عديدة منها عل سبيل المثال المشاركة النسوية في انتفاضة الجسر وقدمت شهيدة في عام 1948 عرفت بشهيدة الجسر, وفي عام 1952 عينت في العراق اول وزيرة وهي الدكتورة نزيهة الدليمي حيث عينت وزيرة للبلديات.

من جانب اخر ضمن الدستور العراقي المؤقت لعام 1970 فرصا متساوية لكل المواطنين الا انه لم يشر الى اي اليات يمكن ان تضمن او تساعد على ضمان مشاركة النساء سياسيا, ومع ذلك فقد تواجدت النساء في المجلس الوطني العراقي خلال الفترة 1980-1995 حيث بلغ حجم العضوية 9 عضوة ومثلت سنة 1990 اعلى نسبة مشاركة اذ بلغت 13,2% من مجموع الاعضاء, اما في الدورة الخامسة للمجلس عام 2000 فقد بلغ عدد النساء 20 عضوا بنسبة 8% وهي تعد نسبة جيدة (شكليا) قياسا بالمشاركة النسائية في المنطقة العربية اما بالنسبة لمشاركتها في الاحزاب التي كانت تنشط آنذاك فكانت اسهاماتها محدودة اذ لم تزد نسبة عضويتها في الحزب الحاكم عن 5,4% فقط. ولم تشارك المرأة العراقية في تشكيل الحكومة بمنصب وزير ,رغم ان كثيرا من مؤسسات الدولة العراقية اديرت من قبل النساء بكفاءة بفعل بروز كفاءات نسائية عراقية و انشغال الرجال في الاعمال العسكرية المتكررة او الاستعداد لها او التعامل مع اثارها, وقد يثار هنا تساؤل مشروع عن قصور المطالبة النسائية في المطالبة في المشاركة في مواقع صنع القرار خاصة ونحن نتحدث عن شريحة– في العموم– هي متعلمة ضمت عناصر كفؤة وفاعلة ومؤهلة لتحقيق هذه المشاركة ؟

المشاركة السياسية للنساء بعد عام 2003 : بالرغم من عدم توقع ظهور اشكاليات بشان توسيع مشاركة النساء في العراق بعد احداث التغيير لنشر الديمقراطية بافتراض ان الاطراف الاساسية في عملية التغيير اعلنت ان الهدف الاساس يتمثل في نشر الديمقراطية كما ان معظمهم كان قد غادر بفعل غياب الديمقراطية وعاد لبنائها في العراق والديمقراطية اساسا تفترض المشاركة الاوسع للنساء !الا ان الغريب ان التمثيل النسائي في اول كيان سياسي جاء خجولاً حيث تم تعيين 3 نساء فقط من اصل 25 عضو في مجلس الحكم الانتقالي في عام 2004 وعند تعيين الحكومة العراقية الانتقالية منحت 4 نساء مناصب وزارية من اصل 31 عضوا في مجلس الوزراء هي: العمل والشؤون الاجتماعية , الشؤون البلدية والاشغال العامة, الزراعة, وزيرة الدولة لشؤون المرأة. (وقد نصت المادة ج من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية على يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية).

ثم (جاء ت المادة 3 من امر رقم 96) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (قانون الانتخاب), القسم 4 ((يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اسماء اول ثلاث مرشحين في القائمة ,كما يجب ان يكون ضمن اسماء اول ست مرشحين على القائمة اسم امرأتين على الاقل)).

ونتيجة لتطبيق هذا النظام كان عدد النساء المنتخبات 87 امرأة من اصل 275 عضو منتخب في كانون الثاني 2005 وشغلت النساء 6 حقائب وزارية من اصل 36 حقيبة وزارية في الحكومة الانتقالية ولم تشغل النساء اي من المناصب السيادية الاربعة العليا فجاء التمثيل النسائي بنسبة 11% في مجلس الوزراء وبنسبة 32% في الجمعية الوطنية ,وهذا يشير ضمنيا الى عدم وجود نص في قانون ادارة الدولة من شانه ان يحدد حد ادنى لتمثيل النساء في السلطة التنفيذية او القضائية. وكذلك تحقق التمثيل النسائي في مجالس المحافظات بموجب تطبيق التمثيل النسبي, رغم ان نسبة ال 25% لم تتحقق في عدد من المحافظات. وعندما شكلت لجنة صياغة الدستور التي تكونت من 55 عضو كان عدد النساء 9 فقط.

واليوم ينص الدستور العراقي الجديد والذي هو الان بصدد الاقرار النهائي بعد انهاء اجراءات التعديلات في اكثر من مادة الى المساواة في الحقوق السياسية بين الذكور والاناث, وفي المادة 49 الفقرة رابعا الى تخصيص نسبة ثابتة للتمثيل النسائي في مجلس النواب بما لا يقل 25%. حيث نصت على (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب).

اللافت للانتباه ان مشاركة النساء في الانتخابات كانت واسعة, رغم تردي الاوضاع الامنية وتعقدها وقد تعرضت قضية التمثيل النسبي للنساء الى جدلا واسعا عند كتابة الدستور وعبرت مسودة الدستور الاولى التي تسربت آنذاك عن توجهات حقيقية لتجاهل وضع الاليات الضامنة لتحقيق المشاركة بحجة تعارض النص على الكوتا مع مبدأ المساواة المنصوص عليه في نفس الدستور وبعد تصدي الحركة النسائية لهذا التوجه ومقاومتها له عبر حملات ضغط واسعة على اللجنة الدستورية والقادة السياسيين المؤثرين ليعدل التوجه بدرجة اخرى من الالتفاف حيث وردت المادة الدستورية التي نصت على التمثيل النسبي محددة بدورتين انتخابيتين وايضا جوبهت بحملة ضغط من قبل الحركة النسائية, التي نجحت في تثبيت الكوتا في الدستور وفعلا تم انتخاب مجلس النواب العراقي بمشاركة 74 امرأة اي بنسبة 25,8% وعندما شكلت لجنة التعديلات الدستورية كانت المشاركة النسوية 2 من اصل 27 عضو اي بنسبة 7% .وتراجع تمثيل النساء في السلطة التنفيذية حيث تشكلت الحكومة بأربعة وزارات تدار من قبل نساء، وتراجع العدد مرة اخرى بعد انسحاب وزيرة الدولة لشؤون المرأة.